

"في التسليم القرآني"

تركيب الحال في سورة يوسف دراسة تداولية

Adverb of Manner in the Sura of Yusuf
(Pragmatic Study)

أ.م.د. علي عبد الوهاب عباس علي الوردي

Asst. Prof. Dr. Ali Abdul Wahab Abbas Ali Al-Wardi

العراق / الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية – قسم اللغة العربية
Dept of Arabic , College of Basic Education, University of Al-
Mustansiriyah , Iraq

dr.ali.alwardi83@gmail.com

خضع البحث لبرنامج الاستئلال العلمي
Turnitin - passed research

مُلَخَّصُ البَحْث:

يعد موضوع (الحال) من الموضوعات النحوية التي تتصف بقابلية البحث فيها عبر أكثر من زاوية ورؤية؛ لتعدد عناصره فتارة نبحت في المفردة التي يعقد عليها التركيب وهي التي تسمى (حالا)، وتارة نبحت في من يوصف بها وهو (صاحب الحال)، وتارة نبحت الفعل الذي ينسب إليه إحداث النصب في الحال، فضلا عن دراسة الربط بواو الحال، وكل ذلك يدرج ضمن تركيب جملة الحال، وقد يحذف أحد أركان الحال في الجملة، وفي كل ذلك كان العنصر التداولي حاضرا بقوة بل هو العامل الحقيقي في اختيار مفردة الحال وعاملها وصاحبها والرابط فيها، ودراسة ذلك في سورة يوسف جعلتنا نقف على هذه العناصر جميعا، وقد وردت الحال في (٢٣) موضعا منها ١٠ مواضع وردت فيها مفردة، و١٢ موضعا وردت فيه جملة، وموضع واحد وردت فيه شبه جملة، وكانت جميعا مؤسسة باستثناء موضع واحد مؤكدة لصاحبها، وهذا يدل على أهمية عنصر الحال في الخطاب القرآني؛ فهو ليس فضلة كما زعم النحويون بل إنَّ له وظيفة مؤسسة في النص الذي يرد فيه بحسب سياق الاستعمال ضمن استراتيجيات الخطاب التي نرى أنَّها توافرت في النص محل الدراسة ولاسيما الاستراتيجيتان الإقناعية والتوجيهية.

الكلمات المفتاحية: العناصر الإسنادية، التأويل النحوي، البعد التداولي، استجلاء
مكونات الخطاب.

Abstract :

The adverb of manner as an issue is counted as one of the grammatical issues characterized by its ability to search for more than aspect or vision for its multiple elements. As it sometimes tackles the word in line with the desired structure . Sometimes , it focuses on the described , the manner describes, sometimes on the verb that receives the accusative case and on being related with manner “ waw” as well . In all these cases the pragmatic factor finds its ground to determine the word of manner . In studying Yusuf the manner caases are all revealed . The presence of the manner is iterated in 23 positions ; 10 times seen as single and 12 seen as complete sentence and one presence a phrase . Such refers to the importance of the 'element of manner' in Glorious Quranic .

Keywords: supporting elements, supportiveness, grammatical interpretation, pragmatic dimension, inherent speech elements.

المقدمة:

لا يخفى على الباحثين أن العربية علومها متشعبة، وقد تداخلت مع دراسة النص القرآني وفي مقدمة تلك العلوم كان النحو؛ فقد انطلق أول الأمر لخدمة الخطاب القرآني قراءةً وتفسيرًا وتأويلًا، ثم انتقل إلى دراسة النصوص العربية المختلفة شعرا ونثرا، للوقوف على الأهداف التي ابتغها المتكلمون عبر تراكيبهم اللغوية وهو جوهر ما تعنى به التداولية أو ما يعرف بالبراجماتية اللسانية في العصور المتأخرة؛ فتنوعت بذلك الدراسات وتوسعت الموضوعات ومنها موضوع الحال الذي ضم مسائل متعددة، وهو يدخل في باب المنصوبات، الذي عبّر عنه النحاة بـ (الفضلات) غير مدركين أهميته في التركيب الذي يرد فيه، فكان هذا الوصف غير صحيح ولا سيما في الخطاب القرآني؛ لما يؤديه الحال من أثر في دلالة النص تبعاً لما يقصده الخطيب أو المتكلم، وقد انتظم البحث في محاور عالجتها بحسب ما رآه النحاة لكن مع لحاظ الملمح التداولي أو التخاطبي الذي يمثل أساس العملية التواصلية المتكاملة، وكانت المحاور بحسب الآتي:

أولاً: الحال لغةً واصطلاحاً

الحال لغة: "ما كان عليه من خير أو شر، يذكر ويؤنث والجمع أحوال وأحولة، وحالات الدهر وأحواله صروفه"^(١)، وحال عن العهد يحول حوً ولا انقلب، وحال الشيء بيني وبينه أي حجز^(٢)؛ أما تعريف الحال اصطلاحاً فنجد فيه تبايناً بين النحاة تبعاً لاختلاف رؤيتهم إلى الأبواب النحوية وعنصر التوظيف اللغوي للمفردات وما تؤديه من وظيفة تواصلية تداولية؛ فنرى بعضهم حاول أن يقدم تعريفاً بنيوياً للحال بمعزل عن ظرف استعماله فهو عندهم "وصف، فضلة؛ مذكور لبيان الهيئة"^(٣)؛ بينما نجده عند آخرين يتضمن ملمحاً تداولياً؛ فهو عند ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) "ما دلّ

على هيئة وصاحبها متضمنا ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة وحقه النصب وقد يجز بباء زائدة^(٤)؛ وفي هذا التعريف نجد ابن مالك قد انفرد برأي تضمن الحال معنى (في) بجزء من مفهوم المذكور^(٥)؛ نحو: جئت ماشيا يعني جئت في حال المشي بخلاف ما تضمن معنى (في) من غير الحال نحو: دخلت الحمام فليس بعض الحمام أولى بـ(في) من بعض^(٦)؛ ونجد عند السيوطي (ت ٩١١ هـ) توجيهه النصب بناء على ما يجمله من دلالة استعمال؛ فقد ذكر اختلاف النحاة في علة نصبه على آراء يبدو لي أن أهمها شبه الحال بالظروف ولا سيما ظرف الزمان فالمجيء في نحو: جئت ضاحكًا أي جئت في وقت الضحك^(٧).

ثانيا: الحال بين الاشتقاق والجمود

من الواضح أن المقصود بالوصف في الفكر اللغوي العربي هو المشتق كاسم الفاعل واسم المفعول، وصيغة المبالغة وغيرها، وقد ذكرنا فيما تقدم أن النحاة بينوا في حد الحال أنها وصف، وقد تكون الحال جامدة ولكن النحاة أولوها بمشتق؛ فقد اشترط سيبويه وتبعه الجمهور أن يكون الحال اسما مشتقا لا جامدا مجردا من الدلالة على الحدث وما ورد من ذلك جامدا فأولوه بمشتق^(٨)؛ لإخضاعه لما اشترطوه من وجوب كونها مشتقة، وفي مقابل ذلك نجد بعض النحاة عارضوا وجوب كونها وصفا مشتقا وما افترضه الآخرون من تأويل لما ورد منها جامدا؛ وساقوا مواضع كثيرة لمجيئها جامدة غير مؤولة بالمشتق محكمين منطلق الاستعمال^(٩)، وأشاروا إلى أن تأويل ما ورد منها جامدا بمشتق في جميع المواضع فيه تكلف^(١٠)، بل إن الرضي الاسترأبادي (ت ٦٨٣ هـ) كان يرى أن كل ما يبين الهيئة حال؛ فقال: " لا حاجة إلى هذا التكلف؛ لأن الحال هو المين للهيئة، كما ذكر في حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال"^(١١)؛ ويبدو لي أن المعيار التداولي وجوهره الاستعمال

دفع الاستراباذي وغيره إلى رأيه هذا سواء أكان الحال مشتقا أم لا؛ وأشار النحاة إلى مجيئها مؤولة بمشتق في مواضع، هي^(١٢):

١. أن تدل على تشبيه: نحو: كَرَّ زَيْدٌ أَسْدًا، أي: شجاعا.
 ٢. أن تدل على ترتيب، نحو: ادخلوا رجلا رجلا، أي: مرتين.
 ٣. أن تدل على مفاعلة، نحو: بعته يدا بيد، أي: متقابضين.
- كما أنها تكون جامدة غير مؤولة بمشتق في سبعة مواضع^(١٣)، هي:
١. أن تكون موصوفة، نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^(١٤).
 ٢. أن تدل على سعر، نحو: بعته مدًّا بكذا.
 ٣. أن تدل على عدد، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾^(١٥).
 ٤. أن تكون إحدى حالين ينصبهما أفعال التفضيل وتدل على أن صاحبها في طور من أطواره مفضل على نفسه أو غيره، نحو: خالدٌ غلاما أحسن منه رجلا.
 ٥. أن تكون نوعا لصاحبها، نحو: هذا مالك ذهباً.
 ٦. أن تكون فرعا لصاحبها، نحو: ﴿وَتَنحِتُونَ الْجِبَالَ يُؤْتًا﴾^(١٦).
 ٧. أن تكون أصلا له، نحو: ﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾^(١٧).

ثالثا: مفهوم الفضلة والعمدة

هذا المحور جعلته مرتكزا على تساؤل انطلقت فيه من مقولة النحاة إنَّ الحال من (الفضلات)؛ إذ تداوليا لا يصح قبول القول بأن الحال فضلة لما يؤديه من دلالة ومعنى في النص بين المتكلم والمتلقي؛ وقد حاول ابن هشام (٧٦١هـ) الخروج من هذا المأزق التداولي فعبر عن مفهوم الفضلات بأنها "ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه"^(١٨)؛ وتقرير مقولة ابن هشام يتضمن تحلصا من مفهوم الفضلة الذي يشي بعدم الحاجة إليها والاستغناء عنها في الجملة، لكنه لم يكن سوى

محاولة غير ناجحة فيما يبدو لي؛ لأنه قال عنها انها تكون بعد (تمام الجملة) وهذا الأمر يقود المتلقي إلى التساؤل عن دقة وصحة مفهوم (تمام الجملة)؛ إذ ما معنى أن تكون الجملة تامة وهي ما زالت بحاجة إلى بعض الألفاظ ليكتمل المعنى المقصود؟.

وهذه الإشكالية المتعلقة بمفهوم (الفضلة) لم يستطع النحاة الإجابة عنها؛ لأنهم قسموا عناصر الجملة على قسمين: الأول ما لا يستغنى عنه ويجب أن يتحقق في أي جملة، والآخر ما قد يستغنى عنه^(١٩)، و(الفضلة) تقابل (العمدة) في الفكر النحوي ضمن ثنائيات أخرى ليس محلها البحث؛ وذكرت بعض الدراسات أنَّ العمدة تمثل بركني الإسناد أي المرفوعات مقابل المنصوبات المتمثلة بالفضلات^(٢٠).

ويلحظ الباحث أنَّ هذه الرؤية لمفهوم العمدة والفضلة قد أهملت المجرورات التي لا تقل أهمية عن غيرها من الألفاظ في النص؛ لأنها تشترك مع سائر الألفاظ في خلق الدلالة التي يقصدها المتكلم، كما أن تسمية (الفضلات)، و(العمد) نفسها لا يمكن أن تقبل على إطلاقها؛ إذ إن لكل لفظ أثره في وظيفة التواصل بوصفها أهم وظائف اللغة^(٢١)؛ وقضية الجملة القائمة على الإسناد المؤلف من المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل هي افتراضية؛ لأنَّ اللسانيات المعاصرة تجاوزت الأطر التقليدية في النظر اللغوي وانصب الاهتمام على دراسة النص كله حتى الأجزاء غير اللغوية منه؛ فلم يعد الأمر مقتصرًا على جمل مبتورة وأمثلة تعليمية قياسية؛ وقد تنبَّه النحاة إلى أنَّ قضية (الفضلة) لا ينبغي أن تكون منطلقًا لتسوية الاستغناء عن ذكرها؛ فمنها ما لا يفهم المراد إلا بها^(٢٢)، وذكرت لذلك شواهد متعددة منها قرآنية^(٢٣)، وهو جوهر ما يدرسه بحثنا، ولو انطلقنا من الرؤية اللسانية التواصلية بعيدا عن الافتراضات النحوية لوصلنا إلى نتيجة مهمة هي (عدم جواز حذف الحال)؛ لأن الحال إنما يؤتى بها لغرض يريد المتكلم إيصاله إلى المتلقي، ولا يمكن الوصول إلى الغرض المطلوب

من عملية التواصل إلا بذكرها، فكيف نسوّغ حذفها؟ ولو حذف هل سيبقى المعنى كما هو أم يختل؟ هذه التساؤلات تقودنا بالضرورة إلى رفض مقولة (الفضلة)؛ لعدم مقبوليتها لسانيا، وأقترح بدلا عن هذا المفهوم محل الإشكال طرح مفهومي (العناصر الاسنادية) وتمثل المسند إليه والمسند، و(العناصر غير الإسنادية) وتمثل ما عدا المسند إليه والمسند من عناصر في النص؛ للتخلص مما قد يرد من إشكالات يضطر لتكلف الإجابة عنها، وقد تنبه النحاة إلى خطأ زعمهم أنها من الفضلات فأشاروا إلى أنها ترد أحيانا بمنزلة العمدة في إتمام المعنى الأساسي للنص، أو في منع فساده.

ومما يعزز الرأي القائل بخطأ تقسيم الألفاظ في الجمل أو النصوص إلى عمَد وفضلات أن استعمال لفظ الحال يدخل ضمن استراتيجيات الخطاب التي تبتغي في المحصلة النهائية إقناع المتلقي بما يعرضه المتكلم أو منتج النص من أفكار، وهي تقرب من مفهوم التوجيه ضمن استراتيجيات الخطاب التي طرحها بعض الباحثين، وسبب ترجيحي عدها ضمن الاستراتيجية التوجيهية - على الرغم من الملاحظات التي يمكن أن أسجلها على تطبيق هذه الاستراتيجية على النص القرآني - يكمن في أن المرسل إليه أو المتلقي على قسمين، هما: مرسل إليه مُتخَيَّل أو افتراضي، وآخر حاضر لحظة التلفظ^(٢٤)، وتطبيق هذه الضابطة نجد أن النص القرآني على نحو عام يستهدف قسمين من المخاطبين، الأول هو المباشر ابن عصر نزول القرآن الكريم ومن شهد النبي ﷺ بغض النظر عن موقفه من الاسلام والبعثة النبوية، والآخر هو غير المباشر ويدخل فيه كل من وصل إليه الخطاب القرآني في مختلف الأزمنة والأمكنة؛ ولا بد من ملاحظة قضية مهمة أن الخطاب القرآني وإن كان شاملا لكن هناك فروق دقيقة بين الجمهورين، فبعض الآيات الكريمة اختصت بأفراد أو حوادث خاصة بها، وتوظيف الحال في هذه الاستراتيجية يكمن بالتوجيه باللفظ الذي يقع حالا كما

ان الاستراتيجية الأخرى في النص والتي يبدو لي أنَّ القرآن الكريم كان قد راعاها هي الإقناع وهي أهم تلك الاستراتيجيات بحسب ما يبدو لي؛ نظرا إلى أن القصد من الخطاب هو إقناع المتلقي بالنتيجة التي يريدها المتكلم، وتأثيرها في المتلقي يكون أقوى؛ لأنها تقوم على القناعة لا الفرض كما في بعض الاستراتيجيات الأخرى^(٢٥)

رابعاً: الحال بين التنكير والتعريف

ذكر النحاة أنَّ الحال يجب أن تكون نكرة^(٢٦)، وهي إنَّما كانت نكرة في الغالب؛ لأنها خبر ثانٍ وأصل الخبر أن يكون نكرة^(٢٧)، كما أنَّها ستلتبس بالصفة في حال تعريفها^(٢٨)؛ لأنَّ صاحب الحال معرفة فسيختلط الأمر على المتلقي بين (الوصف) و(الحالية)، وخضوعاً لمنطق الاستعمال اللغوي وما يفترضه من إزالة اللبس الذي قد يحصل أوجبوا تنكير الحال، والملاحظ أن الرضي الإستراباذي علَّل تنكير الحال بمعالجة لسانية مهمة انطوت على تحليل دقيق؛ فذكر أنَّ "المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور،... فلو عرفت وقع التعريف ضائعا"^(٢٩)، أي أنَّ الحال يرتبط أساساً بالحدث في الجملة فهو مبين لهيئة صدوره من صاحبه؛ وبعبارة أخرى أن الحدث لا يجري عليه تنكير وتعريف لأن ذلك متعلق بالذوات؛ فلذا جاءت الحال نكرة.

وقد ارتبطت بقضية تنكير الحال قضية أخرى هي تعريف صاحب الحال غالباً^(٣٠)، وعلة ذلك تخضع لمنحى تداولي هو أنَّه بمنزلة المخبر عنه بالحال^(٣١)؛ فكما أنَّ الأساس في المبتدأ التعريف كان صاحب الحال كذلك، وتنبغي الإشارة إلى أنَّ الحال ضمن التحليل التداولي أقرب إلى الحدث منها إلى صاحبه لذا غلب على صاحبها التعريف؛ لأنَّه لو كان نكرة كان بحاجة إلى ما يبيِّن قبل أن يذكر ما يبين هيئة وقوع الحدث منه، وقد تنبَّه إلى ذلك الرضي الإستراباذي؛ فقال: "إنما كان الغالب

في صاحبها التعريف؛ لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميّزها ويخصّصها من بين أمثالها أعني وصفها أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليها أعني حالها؛ لأنّ الأولى أن يبيّن الشيء أولاً ثم يبيّن الحدث المنسوب إليه ثم يبيّن قيد ذلك الحدث^(٣٢)؛ فصاحب الحال إن كان نكرة كان ذكر ما يميزه ويخصّصه بالوصف أو الإضافة أولى من ذكر القيد المتعلق بالحدث المنسوب إليه.

خامساً: أقسام الحال، وتعددتها

قسّمت الحال نحوياً باعتبارات أراها تداولية ولسانية تتعلق بمقامات ورودها فيما عدا بعض الأقسام التي أرى أنها تحتل أكثر من وجهة نظر، وأقسام الحال عند النحاة بحسب كونها مفردة أو جملة ثلاثية، هي المفرد، والجملة، وشبه الجملة^(٣٣)، والمفرد منها يقسم أيضاً باعتبارات معينة إلى أقسام مختلفة^(٣٤) منها المؤسسة التي لا يستفاد المعنى من دونها، والمؤكدة وهي على أقسام عند النحاة؛ فمنها المؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى، نحو: (وأرسلناك للناس رسولا)^(٣٥)، أو معنى فقط، نحو: (فتبسم ضاحكا)^(٣٦)، أو المؤكدة لصاحبها، نحو: (لأمن من في الأرض جميعا)^(٣٧)، أو المؤكدة لمضمون جملة مكونة من اسمين معرفتين جامدين، نحو: زيد أبوك عطوفاً؛ وهنا لا بد لي من التوقف عند كونها مؤكدة بجمع أقسامها؛ فقضية كونها مؤكدة للفعل وتحليل ذلك إلى مكونات الجذر اللغوي لكل من الحدث في الجملة والحال مما يمكن قبوله لكن ليس على الإطلاق؛ فالتوكيد بالحال أضاف معنى لم يكن موجوداً بل هو أسس معنى جديد مبيناً درجة أو نوع الحدث في النص لو صح التعبير؛ فقوله تعالى: (رسولا) في النص السابق لو لم يرد لاحتتمل النص ألفاظاً أخرى ومن المتيقن أنها لا تحمل الدلالة التي أرادها الله تعالى في هذا الموضع وهكذا في سائر الأمثلة، إذن القول إنها مؤكدة ليس دقيقاً.

وهناك نوعان آخران للحال بحسب التقسيم النحوي، وهما فضلا عن الحال المفرد الوارد في أعلاه، الحال الجملة، وشبه الجملة^(٣٨)، وللجملة التي تكون حالا في الفكر النحوي شروط^(٣٩)، هي: أن تكون خبرية غير إنشائية، وغير مصدرة بأداة نفي أو تنفيس، وأن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال في النص، وهو الضمير أو الواو أو كلاهما معا.

أما الحال شبه الجملة فهو أن يقع الظرف والمضاف إليه أو الجار والمجرور موقع الحال، وهما يتعلقان عند النحاة بمحذوف وجوبا، تقديره: مستقرا، أو يستقر^(٤٠)، نحو: رأيت الهلال بين السحاب، وهذا التأويل بالطبع هو جري على عاداتهم بافتراض متعلق يتعلق به الجار والمجرور.

أما ما يتعلق بتعدد الحال فقد ذكر النحاة أن الحال يجوز أن تتعدد في النص، وصاحبها واحد أو متعدد وقد يفرق بينهما إن تعددت الأحوال وتعدد أصحابها فينسب كل منها إلى ما يياثله في سياق النص^(٤١).

• حذف الحال

سأبحث في هذا المحور ما ذكره النحاة من تفصيلات تتعلق بحذف الحال؛ إذ الملاحظ أنهم ذكروا أن الأصل في الحال هو جواز حذفها وجواز ذكرها!!، وهذا الأمر خلاف الأصل في الاستعمال والتواصل اللغوي إذ تؤدي الملفوظات وظائفها المراد منها في سياق الحديث ولا يتم الاستغناء عن أي منها إلا في حالات تدخل في مفهوم التماسك النصي وتحديدًا في مفهوم الاتساق^(٤٢)، وحتى في هذه الحالات فإنها ترتبط بذكر اللفظ سابقا مما يسوغ حذفه مراعاة لعدم تكرار اللفظ من غير داع؛ والحال ليست مما ينطبق عليه هذا التوصيف اللساني إذ تذكر مرة واحدة وهي مؤسسة للمعنى المقصود، أما نحائنا القدماء فبعد أن قرروا أنها من المفضلات اصطدموا

بحالات اضطرتهم الى القول إنها لا يجوز أن تحذف فيها، منها^(٤٣)، أن تكون جوابا، أو ان تنوب عن فعلها، أو عن الخبر، أو الواقعة بعد نفي عاملها أو النهي عنه. ويبدو لي أن جميع الأحوال السابقة كانت الحال فيها وفي غيرها مقصوداً معناها، ولا يصح القول انها استثناء والاصل جواز الحذف بل العكس صحيح؛ إذ ربما يصح أن تحذف الحال وكما أسلفت بحسب مناهج اللسانيات النصية لكن الأصل فيها هو الذكر وعدم الحذف.

• مواضع الحال وأنواعها في سورة يوسف

بعد أن أشرت في ما سبق إلى أهم ما نلاحظه في موضوع الحال من قضايا تتعلق ببحثه نحويا ولسانيا، سأخوض في الآيات التي نص عليها المفسرون انطلاقا من الرؤية اللغوية للنص على انها تضمنت أحوالا في سورة يوسف، وسأبدأ بالحال المفرد ثم انتقل الى بحث الحال الجملة وشبه الجملة.

• الحال المفرد

١. قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(٤٤)، فالحال مفردة وهي (قرآنا)، وصاحبها هو الضمير (هاء) في أنزلناه، والفعل أنزل هو العامل فيها، ويجوز أن تكون (عربيا) حال ثانية ويجوز أن تكون نعتا^(٤٥).

٢. قال تعالى: ﴿وَأَسْرُوهُ بِضَعَّةٍ﴾^(٤٦)، فالحال بضاعة، وقيل إنها مؤولة بـ(مبضوعة)^(٤٧) وصاحبها هاء في أسروه، والعامل فيها هو الفعل نفسه.

٣. قال تعالى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾، الحال حافظا، وصاحبها لفظ الجلالة، والعامل أفعال التفضيل وأجاز بعضهم نصبها على التمييز^(٤٨).

٤. قال تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي

سَاجِدِينَ ﴿٤٩﴾، الحال هي (ساجدين)، وصاحبها هو الضمير (هم) في رأيهم
والعامل (رأى)، ورأى بعض المفسرين أنها مفعول به ثان لرأى الحلمية^(٥٠).

٥. قال تعالى: ﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾^(٥١)، فالحال نجيا وصاحبها الواو في خلصوا
والفعل عامل فيها والحال مفرد بين حال الجمع^(٥٢).

٦. قال تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾^(٥٣)، جميعا حال والضمير في (بهم)
صاحبها والعامل هو الفعل يأتي.

٧. قال تعالى: ﴿يَأْتِ بَصِيرًا﴾^(٥٤)، فبصيرا حال وصاحبها الضمير المستتر في يأتي،
والفعل عامل فيها.

٨. قال تعالى: ﴿وَخَرُوا لَهُ سُجَّدًا﴾، ف(سجدا) حال منصوبة، وصاحبها الضمير
في خروا والعامل هو الفعل نفسه.

٩. قال تعالى: ﴿تَوْفَنِي مُسْلِمًا﴾^(٥٥)، ف(مسلمًا) حال منصوبة وصاحبها الياء في
توفني أما العامل فهو الفعل توف.

١٠. قال تعالى: ﴿بَغْتَةً﴾^(٥٦)، حال مفردة وصاحبها الساعة، والعامل فيها الفعل تأتي.

والملاحظ في جميع الآيات المباركات التي تقدمت كان الحال مفرداً نتيجة لما
يستلزمه السياق القرآني فدلالة اللفظ وهو بصيغة الإفراد أقوى في بيان المفهوم
والمراد مما لو كان جملة أو شبه جملة، فعلى سبيل المثال الآية في النقطة التاسعة تضمنت
الدعاء بالوفاة على معتقد الاسلام، وفي هذا النص دلالة لا نصل إليها فيما لو كان
التعبير بصيغة الجملة؛ نظرا لما تحمله صيغة الجملة من دلالة على الحركة والتغير
وعدم الثبات، وكذلك إن وردت بصيغة شبه الجملة؛ نظرا لتعلق شبه الجملة

بمحذوف يقدر بحسب التأويل النحوي اسما او فعلا مما يجعله يدخل ضمن باب الجملة، وهذا الأمر نجده ماثلا فيما لو استقصينا جميع الآيات محل الشاهد والتي وردت فيها الحال بصيغة الإفراد.

• الحال جملة

ووردت في مواضع أخرى الحال جملة في تنوع بين الاسمية والفعلية، وهي فيما يأتي:

١. قال تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾^(٥٧)، فالحال في الآية كان الجملة الاسمية (ونحن عصبه)، وصاحب الحال الضمير المتصل (نا) بحرف الجر (من)، والعامل أفعال التفضيل (أحب)، والرابط هو الواو^(٥٨).

٢. قال تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَصْحُونَ﴾، فالحال كان جملة اسمية (وإننا له لناصرون)، وصاحبها الضمير المتصل (نا) في تأمنا، والرابط هو الواو والعامل هو الفعل (تأمن).

٣. قال تعالى: ﴿أَرْسَلُهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ وَإِنَّا لَهُ لَحَفِظُونَ﴾^(٥٩)، الحال جملة اسمية، وصاحبها الضمير (نا)، والعامل هو الفعل (أرسل) والرابط هو الواو.

٤. قال تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّبُّ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غُفْلُونَ﴾^(٦٠)، الحال جملة اسمية، وصاحبها هو الضمير المتصل في تذهبوا، والعامل هو (تذهبوا) والرابط هو الواو والضمير^(٦١).

٥. قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَسِرُونَ﴾^(٦٢)، فالحال ورد جملة اسمية (ونحن عصبه)، وكان فيها الضمير المتصل في قالوا هو صاحبها، الفعل (قال) هو العامل، والرابط هو الضمير والواو.

٦. قال تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾^(٦٣)، فالحال جملة اسمية، وصاحبها ضمير الغيبة في تنبئهم والعامل هو الفعل تنبئ.

٧. قال تعالى: ﴿وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾^(٦٤)، فالحال كان جملة فعلية، وصاحبها الواو في جاءوا، والعامل هو الفعل جاء.

٨. قال تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَّهَمٍ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾، فالحال هو الجملة الفعلية (كانوا فيه من الزاهدين)، وصاحبها هو واو الجماعة في شروه، والرابط هو الواو.

٩. قال تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾، حال جملة فعلية وصاحبها هو المفعول في شغف، والعامل هو الفعل تراود، والرابط هو الضمير.

١٠. قال تعالى: ﴿وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٦٥)، فالجملة الفعلية حال من صاحبها، وهو الواو في قالوا، والرابط هو الضمير والواو^(٦٦).

١١. قال تعالى: ﴿وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾^(٦٧)، الحال جملة اسمية والرابط هو الضمير والواو، وصاحب الحال هو واو الجماعة في أجمعوا، والعامل هو الفعل أجمع.

١٢. قال تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾، فالحال جملة اسمية، والرابط هو الواو والضمير، وصاحب الحال هو الضمير في تأتيهم والعامل هو الفعل تأتي.

• أما الحال شبه الجملة فقد ورد في موضع واحد في سورة يوسف وهو في قوله تعالى: ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾^(٦٨)، فالحال شبه جملة من الجار والمجرور، وصاحب الحال هو الضمير المستتر في أدعو، والعامل هو الفعل أدعو، ويجوز أن يكون (أنا) بعد شبه الجملة مبتدأ وشبه الجملة خبر عنه مقدم^(٦٩).

الخاتمة:

- توقفت الدراسة على تفصيلات الدرس النحو بعيداً عن بعض الأمثلة السقيمة أو البعيدة عن ذوق اللغة والمشكوك في وثاققتها، فكانت دراسة الموضوعات اللغوية على نحو تطبيقي ولاسيما في القرآن الكريم.

- إنَّ الرؤية الى مفهومي العمدة والفضلة قد أهملت المجرورات التي لا تقل أهمية عن غيرها من الألفاظ في خلق الدلالة التي يقصدها المتكلم من خطابه إلى المتلقي.

- الخطاب القرآني تكاملت فيه استراتيجيات الخطاب ولاسيما الإقناعية والتوجيهية بناءً على مجموعة من العوامل أهمها اللغوية.

- إنَّ نصب الحال لتضمنه معنى الظرفية استعمالياً فيما يبدو للباحث.

- باب الحال من أهم أبواب النحو التي عدها النحاة من الفضلات لكن البحث اثبت وعبر جميع الامثلة والشواهد القرآنية استحالة قبول هذا الادعاء.

- الربط النحوي الذي يعد من أهم عناصر الاتساق كان واضحاً عبر واو الحال التي تربط الجملة الحالية بصاحبها، وقد تحذف أحيانا بحسب سياقات ورودها.

- وردت الحال في سورة يوسف بأنواعها الثلاثة، المفرد، والجملة، وشبه الجملة، وكان الأبرز فيها ورود الحال من قبيل الجملة بفرعيها الفعلية والاسمية، اما الحال

مفردة فكانت أقل ورودا في سورة يوسف، ويبدو لي أن الخطاب القرآني اعتمد حكاية الحال بالصيغة الفعلية؛ لما في الفعل من دلالة على الحدوث والزمن والحركة

المستمرة، أما صيغة الافراد فثابتة وهي في جميع الأحوال قد انطلقت من ضرورة مراعاة المعنى الذي قصده النص المقدس سواء في حال مجيئها مفردة أو جملة أو شبه

جملة بحسب ما يحمله كل نمط من دلالة.

-الحال شبه الجملة ورد في موضع واحد وذهب بعضهم الى انه خبر مقدم أما
المبتدأ فهو بعدها مؤخر لكن دلالة النص واضحة على أنها حكاية عن الحال وليست
من الإخبار.

-الأحوال المفردة في سورة يوسف كلها مؤسّسة وليست مؤكدة وهذا يؤكد ما
أراه من أنها لا تقل شأنًا عما يسمى (العمد) فجميع الألفاظ في الخطاب ولاسيما
القرآني تؤدي دلالتها في النص.

-دراسة الحال تداوليا في الخطاب القرآني نستطيع عبرها استجلاء مكنونات هذا
الخطاب ومعرفة ما يمكن أن نقف عليه من تقنيات واستراتيجيات في النصوص
ويمكن ان يمثل البحث منطلقا لدراسة أخرى تقف تفصيلا على الفروق التداولية
بين أنماط الحال في النص القرآني.

هوامش البحث:

- (١) لسان العرب (حول): ١١٠ / ١٩٠.
- (٢) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية (حول): ٥ / ١٦٧٩.
- (٣) أوضح المسالك: ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤، وينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ٥٦٨، والنحو الوافي: ٣٣٨ / ٢
- (٤) شرح التسهيل: ٢ / ٣٢١.
- (٥) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
- (٦) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
- (٧) ينظر: همع الهوامع: ٤ / ٨.
- (٨) ينظر في ذلك: الكتاب: ١ / ٣٧٠ - ٣٩١ - ٣٩٢، وشرح المفصل: ٢ / ٥٩ - ٦١ - ٦٢، وشرح قطر الندى: ٢٣٣، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢٤٦ - ٢٤٧، وحاشية الصبان: ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥، وهمع الهوامع: ٤ / ٩ - ١٠.
- (٩) ينظر في ذلك: شرح التسهيل: ٢ / ٣٢٤، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٢ / ٢٩٩.
- (١٠) ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٢ / ٣٠٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٢، وحاشية الصبان: ٢ / ٢٥٥.
- (١١) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٢.
- (١٢) ينظر: أوضح المسالك: ٢ / ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩، والنحو الوافي: ٢ / ٣٤٤.
- (١٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٣٢٤، وأوضح المسالك: ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩.
- (١٤) مريم: ١٧.
- (١٥) الأعراف: ١٤٢.
- (١٦) الأعراف: ٧٤.
- (١٧) الإسراء: ٦١.
- (١٨) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٣٤.
- (١٩) ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية: ١٠٦.
- (٢٠) ينظر في ذلك: الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة: ٤١٢.
- (٢١) ينظر في ذلك: المدخل إلى علم اللغة: ٣٣٣.
- (٢٢) ينظر في ذلك: شرح التسهيل: ٢ / ٣٥٣.
- (٢٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٣٥٣ - ٣٥٤، وهمع الهوامع: ٤ / ٨.

- (٢٤) ينظر: استراتيجيات الخطاب: ٣٢٣.
- (٢٥) ينظر: المصدر نفسه: ٤٤٦.
- (٢٦) ينظر في ذلك: الكتاب: ١ / ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٨٤، ٢ / ١١٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١.
- (٢٧) ينظر: شرح المفصل: ٢ / ٦٢.
- (٢٨) ينظر في ذلك: الكتاب: ٢ / ١١٤، وحاشية الصبان: ٢ / ٢٥٥.
- (٢٩) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٥، ويظهر لي أن الاستاذ محمد حماسة عبد اللطيف قد اعتمد مفهوم (مقيدات الحدث) بناء على ما اورده الرضي ثم طوّره ليشمل أبواباً أخرى.
- (٣٠) ينظر في ذلك: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩.
- (٣١) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٤٢٠.
- (٣٢) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٦.
- (٣٣) ينظر: أوضح المسالك: ٢ / ٣٤٢ - ٣٤٦، وهمع الهوامع: ٤ / ٣٩ ح.
- (٣٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢ / ٣٤٢، والنحو الوافي: ٢ / ٣٤٠.
- (٣٥) النساء: ٧٩.
- (٣٦) النمل: ١٩.
- (٣٧) يونس: ٩٩.
- (٣٨) ينظر: أوضح المسالك: ٢ / ٣٤٦.
- (٣٩) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٠، وأوضح المسالك: ٢ / ٣٤٦ - ٣٥٠.
- (٤٠) ينظر: أوضح المسالك: ٢ / ٣٤٦.
- (٤١) ينظر في ذلك: أوضح المسالك: ٢ / ٣٣٥ - ٣٤٠.
- (٤٢) ينظر في ذلك: لسانيات النص: ٢١.
- (٤٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢ / ٣٥٣، وهمع الهوامع: ٤ / ٥٩.
- (٤٤) يوسف: ٢.
- (٤٥) ينظر: إعراب القرآن: ٢ / ٣٠٩، وتفسير القرطبي: ٩ / ٧٩، وذهب الطبرسي إلى جواز نصب قرآناً على البدلية من الهاء في أنزلناه، ينظر: مجمع البيان: ٥ / ٣٩٦.
- (٤٦) يوسف: ١٩.
- (٤٧) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٣١٩.
- (٤٨) ينظر: البحر المحيط: ٥ / ٣٢٢، ومجمع البيان: ٥ / ٤٧٧.

- (٤٩) يوسف: ٤.
(٥٠) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن: ٤ / ١٧٩.
(٥١) يوسف: ٨٠.
(٥٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٣٤٠، والموسوعة القرآنية: ٣ / ٤١٤.
(٥٣) يوسف: ٨٣.
(٥٤) يوسف: ٩٣.
(٥٥) يوسف: ١٠١.
(٥٦) يوسف: ١٠٧.
(٥٧) يوسف: ٨.
(٥٨) ينظر: معجم إعراب ألفاظ القرآن: ٣٠٣.
(٥٩) يوسف: ١٢.
(٦٠) يوسف: ١٣.
(٦١) ينظر: معجم إعراب ألفاظ القرآن: ٣٠٤.
(٦٢) يوسف: ١٤.
(٦٣) يوسف: ١٥.
(٦٤) يوسف: ١٦.
(٦٥) يوسف: ٧١.
(٦٦) ينظر: معجم إعراب ألفاظ القرآن: ٣١٤.
(٦٧) يوسف: ١٠٢.
(٦٨) يوسف: ١٠٨.
(٦٩) ينظر: الكشاف: ٥٣٢.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم
١. مزوز، دليمة. ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
 - الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة: إربد - الأردن: عالم الكتب الحديث. ط ١.
 ٢. الشهري، عبد الهادي بن ظافر. ٢٠٠٤ م.
 - استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية، بيروت - لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط ١.
 ٣. النحاس، أبو جعفر (ت ٣٣٨ هـ). ١٩٨٨ م.
 - إعراب القرآن. تحقيق زهير غازي زاهد، القاهرة: مكتبة النهضة العربية. ط ٣.
 ٤. الأنصاري، أبي محمد عبد الله، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. بيروت: منشورات المكتبة العصرية. د. ت.
 ٥. الأندلسي، أبو حيان (ت ٧٠٤ هـ). ١٣٢٨ هـ. البحر المحيط. مصر: مطبعة السعادة. ط ١.
 ٦. الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ). ١٩٩٠ م. تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. بيروت، لبنان: ط ٤. دار العلم للملايين.
 ٧. القرطبي، محمد بن أحمد. (ت ٦١٧ هـ). ٢٠٠٠ م. تفسير القرطبي. تحقيق سالم مصطفى البدرى. بيروت. ط ١.
 ٨. الصبان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦ هـ). ٢٠٠٤ م. حاشية الصبان على شرح الأشموني
 - على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: تحقيق محمد بن الجميل. القاهرة: مكتبة الصفا. ط ١.
 ٩. آلوسى، شهاب الدين (ت ١٢٧٠ هـ). ١٩٧٨ م. روح المعاني في تفسير القرآن. بيروت. دار الفكر.
 ١٠. ابن عقيل، عبد الله (ت ٧٦٩ هـ). ٢٠٠٢ م. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الدين. لبنان.
 ١١. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ). ١٩٩٠ م. شرح السهيل. تحقيق عبد الرحمن السيد. محمد بدوي المختون. الجزيرة، مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع. ط ١.
 ١٢. الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضوي (ت ٦٨٦ هـ). ١٤٢٦ هـ. شرح الرضوي الكافية. تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. طهران: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر. ط ٢.
 ١٣. ابن مالك، جمال الدين محمد (ت ٦٧٢ هـ). ١٩٧٧ م. شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ. تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري. بغداد: مطبعة العاني.
 ١٤. الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن هشام (ت ٧٦١ هـ). ٢٠٠٩ م. شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار الطلائع للنشر والتوزيع.
 ١٥. بن يعيش، موفق الدين (ت ٦٤٦ هـ) شرح

- المفصل. بيروت: عالم الكتب. د.ت.
٢١. الزبيدي، ابوبكر. ١٩٩١م. مختصر العين.
١٦. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (ت): تحقيق صلاح الفرطوسي. العراق. ط١.
- ١٨٠هـ). ١٩٨٨ م. الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون القاهرة : مكتبة الخانجي. ط٣.
٢٢. بحيري، سعيد حسن. ٢٠١٠. المدخل إلى علم اللغة: كارل - ديتربوننج. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع. ط٢.
١٧. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ). ٢٠٠٩م. الكشاف. تحقيق: خليل مأمون. بيروت: دار المعرفة. ط١.
٢٣. إبراهيم، وعبد الصبور شاهين. د.ت. مصر. الموسوعة القرآنية: دار سجل العرب
١٨. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ). لسان العرب. بيروت، لبنان: دار صادر. د.ت.
٢٤. حسن، عباس. د.ت. النحو الوافي. إيران: قم.
١٩. خطابي، محمد. ٢٠٠٦. لسانيات النص. الدار البيضاء، المغرب: المركز الثقافي العربي. بيروت، لبنان: ط٢.
٢٥. السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ). ١٩٩٢م. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم. بيروت: مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٠. الطبرسي، ابو علي. ١٩٧٠م. مجمع البيان. مركز البحوث والدراسات التابع للمجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الاسلامية. ط٦.
٢٦. شعير، محمد رزق. ٢٠٠٧ م. الوظائف الدلالية للجملة العربية. تقديم عبده الراجحي. القاهرة: مكتبة الآداب. ط١.

